



رسالة ماريه، بيان الأطراف

المجتمعات المهمشة ومكانها في المدينة

عقدت الأطراف الدولية في آذارص2017 أول ندوة في ماريه، ريو دي جانيرو. الهدف الرئيسي من فعالية بناء رؤية متقاربة منفتحة إسهامات بين المنظمات والحركات والجمعيات والأشخاص الذين شاركوا في هذه فعالية حول المجتمعات المهمشة ومكانتها في العالم المعاصر. هذا الجهد البناء ليس تافها. فإننا في الواقع كما هو معلوم نعيش في عالم اجتماعي تسيطر تمثيلات الأطراف – وسكانها – المرتكزة على الوصمات التي تحول دون فهم عالمي ومعقد بالنسبة للوقائع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والثقافية لهذه الأقاليم. التمثيلات النمطية من المدينة الموجهة مرات كثيرة السياسات بالنسبة للأطراف حيث تقيم المجموعات الاجتماعية الأكثر فقرا العامة والاستثمارات. بالإضافة إلى عدم الوفاء بمطالب الحقيقية للسكان والسكانات والمساهمة في تعزيز عمليات نزع الملكية المادية والسيطرة الرمزية التي تضعف الاستراتيجيات الجماعية لممارسة حقهم المدني.

تحدث الوصمات في كل من الدول المهيمنة (المسيطرة) وفي الدول المهمشة (الغير مسيطرة) ضمن الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحالية، وغالبا ما تكون الادعاءات ذات طابع اجتماعي مركزي، وغالبا ما يتم تفحص المجتمعات المهمشة استنادا إلى نماذج متعلقة بالنظريات الحضرية والافتراضات الثقافية / الجمالية التي تحددها المجموعات الاجتماعية المهيمنة والطبقات المسيطرة، تنشأ هذه المجموعات ما تعتبره صحيا ولطيفا ومناسبا لأداء المدينة استنادا إلى نموذج "الحضاري" الحالي، كما أنها تحدد مفهوما معين للنظام وما هي أشكال السلوك الاجتماعي والإجراءات التي تعتبر فعالة في العالم.

مع ذلك يحدث الهيمنة العوز والتجانس كعنصر من التصورات لتصنيفات الهرمية للأطراف فيما يتعلق بمساحات المدينة الأخرى. وعلى نحو آخر لا يمكن مقارنة النموذج الموجود مع النموذج المثالي للمدينة بناء على المعايير الثقافية والمستوطنات التعليمية التي أنشأها الناس الأكثر ثراء. وهي تصور مساحات غير مستقرة وأكثر فقرا مع المواضيع التي تنفي تحريرها لم تعترف بأراضيها وغالبا ما يتم التعامل مع سكانها بطريقة غير حضارية بامتياز.

تحتفظ المجتمعات المهمشة بعلاقتها مع المؤسسات الاجتماعية، ولا سيما مع الدولة والسوق الرسمية، وفي إطار هذه العلاقة غالبا ما تشكلت مهن لا تتبع نماذج الهيمنة كما يحددها كل من الدولة أو السوق، وهي تصور باعتبارها نماذج على الدونية وعدم الاستقرار، هذه الرؤية تحرمهم من هوياتهم وتكرر الابتكارات العملية المتعددة والمعرفة التي بنيت ضمن المجتمعات المهمشة.

إن أنصار هذا البيان يرفضون الصورة النمطية (أو: الاختزالية) ويرفضون غض الطرف عن المجتمعات المهمشة تمتلك المجتمعات المهمشة. أطرا اجتماعية واقتصادية وثقافية ودينامية متعددة والتي تشكل تحديا

لتعريفها (أو لتحديدها)، وبالتالي تتطلب أطراً واسعة من الفهم للمساعدة في توجيه قراءات أكثر تحديداً، مع الاعتراف بأن المجتمعات المهمشة في جميع أنحاء العالم غير متجانسة في ظروفها وأشكال أدائها، هناك عدد من السمات المشتركة بينها ونحن نؤكد أن كل واحد من المجتمعات المهمشة يشكل جزءاً لا يتجزأ من المدينة ومن تكوين نسيج الحضري، وبالتالي فهي متكاملة داخله، تعتبر المجتمعات المهمشة مركزية للمدينة بشرط توفير معنى الهوية الإنسانية.

ا ينبغي تعريف المجتمعات المهمشة سلبياً من خلال ما ليست عليه أو خارج (إطار) علاقتها بالديناميات الاجتماعية الإقليمية، أو عبر المسافة الفاصلة بينها وبين مركز الهيمنة، يجب الاعتراف بالممارسات اليومية لمجتمعات الأطراف والتي تخلق نسيج الحياة الاجتماعية وما يتضمن ذلك من احتمالية إيجاد أو خلق أشكال مختلفة لشغل المساحات ومكافحة الهيمنة وترتيب الاتصالات الخاصة بكل مجتمع مهمش، ومن القدرة الأساسية على تكييف الممارسات التي أقرها السكان ويجب الاعتراف بالظروف الموضوعية لحياتهم الاجتماعية لبلوغ تعاريف حول ما هو السكن اللائق؟ وما هي الشروط اللازمة لضمان الرفاهية. مكان متكامل ومعقد حيث تقترب المجموعات مؤكدين هويتهم كقوة لتحقيق حياتهم.

ولذلك، فإن داعمي هذه الرسالة يعتبرون أن المجتمعات المهمشة تتشكل من المدينة جزئياً أو إجمالياً، واستناداً إلى التحديات التالية التي يواجهها السكان:

- إشراك العمال في المهن الفرعية وغير الرسمية في السوق
- ارتفاع معدلات العمالة غير العاملة والعمالة الناقصة وارتفاع معدل العمالة غير الرسمية وبشكل بارز بين فئة الشباب
- ضرورة التركيز على الفئات التي تعمل ضمن ظروف من التمتع والاستغلال – كالأشخاص ذوي الأصول السوداء والسكان الأصليين والمهاجرين والعجز واللاجئين والمتمدين والأقليات العرقية وغيرها من الجماعات التي تتعرض للتمييز -والذين يسعون بشكل أكثر أو أقل -للحفاظ على ممارساتهم وهوياتهم الثقافية.
- ارتفاع نسبة العنف في الأماكن العامة، ويرجع ذلك جزئياً إلى الحرب على المخدرات والنايع من قوات الأمن الحكومية والجماعات الإجرامية.
- وجود علاقات غير متكافئة بين الجنسين تؤدي إلى ارتفاع معدلات العنف ضد النساء والفتيات والعنف الأسري.
- ارتفاع نسبة انتهاكات الحقوق والتحاميل ضد -LGBT وخاصة الموجهة إلى المتحولين جنسياً وبلغت مجموعات
- ذروتها بارتفاع معدلات القتل لهذه الفئة.
- ارتفاع معدل العنف المميت بين الشباب، بحضور صورة عنصرية وعرقية قوية.
- مستويات تعليم رسمي أدنى مما هو عليه في المدينة.
- عدة مناطق متميزة بعمليات التدهور البيئي ومصادرة الملكية بسبب الإجراءات التي تتخذها المنظمات الخاصة والعامة.

نؤكد أيضاً أن المجتمعات المهمشة تتميز بقدرات وفيرة:

- حضور للشبان الذين يشكلون مصدرا للابتكار، ويقدمون مجموعة واسعة من المطالب والنشاطات العامة لضمان الحقوق.
- علاقات الجوار والقرابة القوية التي تتسم بالمؤانسة والمعاملة بالمثل والتضامن وتقديرهم الشديد للمساحات المشتركة كمواقع للتعايش الاجتماعي والثقافي.
- وجود أشكال متنوعة ثقافية وفنية وأدائية ووسائل ابتكار وتجديد وتفعيل لسياق الحياة الحضرية.
- حضور قوي للتضامن وللمبادرات الاقتصادية المحلية الشعبية.
- حضور قوي لأشكال بديلة من الأنماط الحضرية والتعليمية والاقتصادية والعقارات والخدمات والمعدات وغيرها، استجابة لعدم كفاية وغياب و/أو عدم ملائمة استثمارات الدولة والسوق الرسمية في هذه المجالات.
- درجة عالية من التنظيم الذاتي للمساحات العامة من قبل السكان، مما يعكس تجاربهم في ممارسة الحكم الذاتي
- خلق حلول حضرية من قبل السكان وتوفير الخدمات العامة والبنية التحتية المجتمعية، والتي ينبغي اعتبارها مرجعا للمدينة بأكملها.
- مكان لممارسات متعددة الثقافات والأعراف بسبب تجارب التعايش بين مختلف الجنسيات والأعراف والأديان دون التغاضي عن وجود حالات الصراع والتعصب.
- مواقع للابتكار والإنتاج الثقافي والتي يجب أن يعترف المجتمع بتعقيدها وتقديرها على نطاق واسع
- حضور قوي للقيادات النسوية بمجموعة من القضايا الأساسية كنشر معارف الأسلاف وإيصال الإجراءات التعليمية والسياسية والثقافية والاقتصادية.
- مواقع للابتكار والإنتاج الثقافي والتي يجب أن يعترف المجتمع بتعقيدها وتقديرها على نطاق واسع.
- وجود نماذج جماعية تشاركية وحركات ومنظمات اجتماعية تناضل من أجل حقوقها، وتوسع نطاق المطالب والإجراءات الرامية إلى تحسين الديمقراطية في المدينة.
- فهم التنوع الحاصل في المدينة يعني الاعتراف بخصائص كل منطقة والتأكيد على المواطنة والمصلحة لجميع الساكنات والساكنين.
- يتطلب القيام بذلك الاعتراف بالقضايا المتأنية من أفراد المجتمعات المهمشة وبقدرتهم على التحدث عن أنفسهم وممارساتهم الاجتماعية والثقافية، ورموز المناهضة والتجديد وممارسة الحقوق التي يجب ضمانها داخل حدود السياسات العامة، وهذا أمر أساسي للاعتراف الكامل بالحياة الاجتماعية الديمقراطية المبنية على الإقرار بالاستخدام المشروع للفضاء من قبل الجميع. ويتطلب ضمان هذا المبدأ بناء تجربة ديمقراطية جذرية للحقوق في المدينة.

ترجمة : ناصر الصوان ، دانيال إستفاني